اقليم كردستان العراق: تحليل قانون حق الوصول إلى المعلومات

23 كانون ثاني/يناير 2014

قام مركز الديمقراطية وحقوق الانسان بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين بتحضير مذكرة تحليل لقانون حق الوصول إلى المعلومات رقم 11 لسنة 2013، والذي تم تبنيه مؤخرا من قبل برلمان اقليم كردستان العراق. وقد لاحظت المذكرة بأن هذا القانون يعتبر تشريعا متقدما نسبيا، حيث حصل القانون على 98 نقطة من اصل 150 نقطة على سلم ترتيب حق الوصول إلى المعلومات . وهذا يضعه في المرتبة الـ28 من اصل 95 دولة (www.RTI-Rating.org).

وقال توبي مندل، المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية: "إننا نرحب جدا بتبني اقليم كردستان العراق لهذا القانون، وهو بذلك قد انضم إلى ديمقراطيات اخرى التي رسخت نظاما يضمن شفافية الحكم. ومع أننا نعتبر ان هذا قانونا قويا إلا أنه هناك مناحي عديدة يمكن تحسينها وتقويتها."

والجوانب التي يمكن ان يتم تحسينها هي كالتالي:

- آليات معالجة طلبات الحصول على المعلومات موصوفة باختصار وتأخذ طابع النظرة العامة.
- لا يتم فحص كل الاستثناءات بحجب المعلومات بناء على امتحان واضح فيما اذا كان تقديمها يسبب ضررا، كما أنه لا توجد اجراءات لاستشارة طرف ثالث بهذا الخصوص.
- لا توجد عقوبات لتعطيل حق الوصول إلى المعلومات أو حماية لمن يقدم معلومات بنية حسنة بحسب ما ينص عليه القانون.
- لم ينجح القانون في تأسيس جسم خاص يشرف على متابعة تطبيق القانون ومتابعة الاستئنافات للحصول على المعلومات (مثل مفوض للمعلومات)، وبدلا من ذلك اسند هذه المهمة لمفوضية حقوق الانسان في اقليم كردستان العراق القائمة أصلا.

وقال منير زعرور، منسق الاتحاد الدولي للصحفيين في العالم العربي والشرق الأوسط: "إننا نرحب بتبني هذا القانون لما سيوفره من حماية ضرورية للصحفيين الممارسين لعملهم في الرقابة على اداء الحكومة والمؤسسات العمومية دون خوف من الملاحقة او العقاب."

المذكرة باللغة الانجليزية

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

توبي ميندل
المدير التنفيذي
مركز القانون والديمقراطية
بريد الكتروني : toby@law-democracy.org
هاتف: 0019024120872
@law_democracy

منير زعرور
منسق العالم العربي
الاتحاد الدولي للصحفيين
بريد الكتروني: monir.zaarour@ifj.org
هاتف: Twitter: 003222352211
Twitter: @IFJGlobal